The Permanent Mission of the Arab Republic of Egypt to the United Nations, the World Trade Organization, and Other International Organizations in Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights, and with reference to OHCHR’s circular note dated 13 December 2018 concerning the request addressed to the States from the OHCHR regarding the preparation of a report on the effective methods to foster cooperation between local government and local stakeholders for the effective promotion and protection of human rights at their level through local government programmes, has the honor to attach herewith a submission by the Government of the Arab Republic of Egypt concerning the aforementioned request.

The Permanent Mission of the Arab Republic of Egypt to the United Nations, the World Trade Organization, and Other International Organizations in Geneva avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High Commissioner for Human Rights, the assurances of its highest consideration.

Geneva, 1 May 2019

Office of the High Commissioner for Human Rights
Fax: +41-22 917 90 08
الرد على الاستبيان الذي ورد من المفوض السامي لحقوق الإنسان بشأن قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 23/19 المعني بـ "الحكم المحلي وحقوق الإنسان".

طلب مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان الدول الاعضاء موافقة المعلومات ذات الصلة بالطرق المتعلقة بالتعاون بين الحكومة المحلية والجهات المحلية المدنية. وتعاني حماية حقوق الإنسان بشكل فعال.

ويستلزم هذا الاتجاه توفير الرد على البنود التي شملها الاستبيان على النحو التالي:

أولاً، مقدمة:

صدر دستور عام 2014 ليعكس أمال وطموحات الشعب المصري عقب ثورته 25 يناير ويونيو، وتضمنا حزمة من الإصلاحات والإلتزامات غير المسبوبة، كفل بها المساواة أمام القانون في الحقوق والحريات والواجبات العامة. هناك من الإلتزامات مجالات حقوق الإنسان في المجاورة والمعادات. في هذا السياق، تبرز أهمية تعزيز وحماية حقوق الإنسان بشكل فعال على صعيد الإدارة المحلية في مصر، ويتطلب هذا التصرف لاستيراد دور وتحديث الإدارة المحلية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في مصر من خلال عدد من المحاور.

يمكن بぷورتها على النحو التالي:

خليفة عامة

يختلف تنظيم المحلي وعمله اختلافا كبيرا من بلد لآخر - ويستدعي في مختلف البلدان أسس مختلفة لكيانات الحكومة المحلية (الإقليم، والدوائر، والمقاطعة، والمدينة، والبلدة، والحي، والأبرشية، والبلدية، والقرية، وما إلى ذلك). وتوجد الحكومات المحلية جذرافيا في المواصفات الخاضعة والريفية على حد سواء.

وتنسب إلى مصر وفقاً للدستور يقوم على تقسيم الدولة إلى وحدات إدارية تتمتع بالشخصية الاعتبارية، ومنها المحافظات، والمدن، والقرى. ويجوز إنشاء وحدات إدارية أخرى تكون لها الشخصية الاعتبارية إذا أنشأت المصلحة العامة ذلك، وفقا لقانون الإدارة المحلية فإن الوحدات الإدارية المحلية هي المحافظات والمراكز والمدن والأحياء والقرى. يكون كل منها الشخصية الاعتبارية. بلغت توزيع الحكومة من القاعدة الشعبية وتمكين المواطنين من المشاركة فيหาก قرادن التي تؤثر على حياتهم اليومية.

وتكون جمهورية مصر العربية من 27 محافظة، ويترابط عدد المحافظات المحلية في كل محافظة بين مستويات وارتع استثمار، وذلك باختلاف طبيعة المحافظات، فهي المحافظات الحضرية مثل محافظات القاهرة والسويس، وبرسيج، هناك مستويات من المحافظات البحرية، ومحافظات المحيط، والمناطق، والمنطق، والأحياء، والقرى. أما في باقي المحافظات التي لا توجد بها أحياء مثل محافظة النادي الجديد، والبحر الأحمر، أسوان، فإن هناك أربع مستويات هي: (المحافظة، والمناطق، والمدن، والقرى).
في إطار حرص مصر على التعاون الفعال مع آليات الأمم المتحدة المختلفة المعنية بحقوق الإنسان ورغبتها القوية في الوفاء بالتزاماتها التعهدية فقد صدر قرار وزير العدل رقم ٤٤٥ لسنة ٢٠٠٣ بذلك اللجنة الرئيسية لحقوق الإنسان، والمجلة بالقرار رقم ٢٧٤ لسنة ٢٠١٥ وجعل من ضمن اختصاصاتها:

١- إعداد التقارير الدورية لمصر أمام اللجان التعهدية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة والمنظمات الأقليمية.

٢- إعداد تقرير دوري عن حالة حقوق الإنسان في مصر.

٣- تلقي الشكاوى الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان من خلال وزارة الخارجية.

ثم صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٧٦ لسنة ٢٠١٥ بإنشاء اللجنة الوطنية المعنية بأعمال المراجعة الدورية أمام مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة والمحل بالقرار رقم ٨٨٤ لسنة ٢٠١٥ وجعل من اختصاصاتها إعداد ملف مصر الذي يعرض في آلية المراجعة الدورية أمام مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة.

متابعة تطبيق التوصيات التي تقبلها مصر في إطار المراجعة الدورية وإقتراح الحلول العلمية لضمان تطبيق تلك التوصيات.

ثم اupakan تم جمع هاتين اللجانتين في لجنة واحدة وسميت "اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان" وصدر بتشكيلها وتشكلها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٣ لسنة ٢٠١٨ وأسرد رأسها لوزير الخارجية.

وتتولى لجان التوجيهات السيد رئيس الجمهورية إتخاذ إجراءات تنفيذية جوهرية على الصعيد المؤسسي والتنفيذ العلمي بما يخص تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية على المستوى الوطني وفقاً للإجراءات ذات الصلة.

وفي ظل عدم الحكومة المصرية على المضي قدما نحو تحقيق تنمية شاملة، فقد تؤثر حياة كرامة للكثير من السود، لتضمن احترام وحماية حقوق الإنسان والحريات العامة، تستهدف وازمة التنمية المحلية العمل على تعزيز المجم بين مفهومي حقوق الإنسان والتنمية البشرية المستدامة، من خلال وضع نهج للتنمية القائمة على حقوق الإنسان يشارك في بطولاته الأطراف المختلفة من الجهات والجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة.

وسوف نАОلد على البنود الواقية بالأستبان على النحو التالي:

أولاً: التشريعات والسياسات والبرامج التي تم تطويرها من قبل وزارة التنمية المحلية لتحقيق وحماية حقوق الإنسان.

- تضمنت دستور ٢٠١٤ تسعة مواد خاصة ببنية الإدارة المحلية (من ١٦٥ إلى ١٨٣)، بالإضافة إلى المادة ١٤٨ الخاصة بجوانب قيام رئيس الجمهورية بتطويض بعض من اختصاصاته للمحليين.
- المادة ٢٤٢ في الأحكام الإقليمية الخاصة بالتدريج في التطبيق إلى التحرك إلى الالتماس،
- وأشارت مواد الدستور إلى أن الدولة تكفل دعم الإدارة الإدارية والمالية والاقتصادية، كما ينظم القانون وسائر تكاليف الوحدات الإدارية من توفير المرافق المحلية والنهوض بها وحسن إدارتها.
وتم تخصيص ربع المقاعد الخاصة بالمجالس المحلية للشباب دون سن خمسة وثلاثين سنة وربع العدد للمرأة.

وفي ظل التحديات التنموية الهائلة التي تواجهها مصر حالياً، والتي تتطلب المزيد من اللامركزية الحقيقية ودور أكبر للمواطنين في الرقابة على أداء مؤسسات الدولة المختلفة، خاصة في المجتمع المحلي. يلي قانون الإدارة المحلية الجديد لترجمة مبادئ الإدارة المحلية التي أقرها الدستور، وتفعيل تطبيقات بين مواد الدستور ومادته 214 لمنطقة اللامركزية في اتخاذ القرارات وإعطاء المحافظين سلطة واسعة، إضافة إلى تخصيص نسبة تمثيل للشباب والمرأة في المجالس الشعبية المحلية، وأن تكون الدولة دعم اللامركزية الإدارية والمالية والاقتصادية، وينظم القانون وسائد تمكين الوحدات الإدارية من توفير المرافق المحلية، والنهوض بها، وتحسين أدارتها، وتحدد البرنامج الزمني لنقل الخدمات والموارد إلى وحدات الإدارة المحلية "(مادة 176)". وتضمن الدولة "الحقوق الكاملة الاجتماعية لهذه الوحدات (مادة 176) وشروط وطريقة تعيين أو اتخاذ المحافظين، ورسوم الوحدات الإدارية الأخرى، وتحدد اختصاصاتهم (مادة 179) " وخصص ربع عدد المقاعد للشباب دون خمسة وثلاثين سنة، وربع العدد للمرأة، على أن تكون نسبة تمثيل العمال والفلاحين عن 50% من أجمالي عدد المقاعد، وأن تتضمن النسبة تمثيلاً منансياً للمسيحين ولدوي الإعفاء.

وتحفز المجالس المحلية بمتابعة تنفيذ خطة التنمية، ومرافقة أوجه التشغيل المختلفة، وممارسة أوراق الرقابة على الأجهزة التنفيذية من الاتصالات، توجه أسئلة وطلبات إحاطة، واستجوابات وغيرها، وفي سبيل الثقة في رؤية الوحدات المحلية "(مادة 180) 

- تم اتخاذ بعض الخطوات التي تم تفعيلها لتفعيل تطبيق اللامركزية على رأسمال إعادة النظر في الإطار القانوني للنظام المحلي، وتحديد تقسم الوظائف والأنشطة على نحو متضمن ومتكامل ببعض المستويين المركزي والمحللي وبناء وتنمية القرارات المحلية وإعادة الهيكلة الإدارية والوظيفية للالمؤسسات المحلية، وتناسب مع مبناها الجديدا، كما تم أيضاً تطوير منظومة التخطيط المحلي والتنسيق بين أوراق المؤسسات المحلية فيما بينها ومع المستوي المحلي، بالإضافة إلى تطوير منظومة التمويل المحلي ونظم الرقابة المالية.

- كما جرى إعداد مسودة قانون جديد لرخص الإدارة المحلية في خطوة لتحقيق الأهداف المرجوة لتطبيق اللامركزية، وتم تحديد التكاليف بصرف أسرع للمواطنين، وإجراء الالتحامات المحلية الجديدة في الخطط في تطبيق اللامركزية وتصحيح ذلك من خلال وجود مثقلين من محاربينهم في المستويات المختلفة، وتنفيذ قرار مجلس الوزراء الصادر في جلسة رقم (162) المنعقد بتاريخ 2/10/2017 بشأن المواقف على التوصيات الواردة في الرؤية المقدمة حول ملف حقوق الإنسان من السيد المستشار موفق شحون مواليل القوانين.

وحرصا على اتخاذ إجراءات تنفيذية جوهرية على الصعيد المؤسسي، والتنفيذية، فيما يخص تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية على المستوى الوطني. فقد بادرت الوزارة باتخاذ مجموعة من الإجراءات البالستية.

- إنشاء وحدة حقوق الإنسان بدير عمان وزارة التنمية المحلية. بتاريخ 2/10/2018، صدر قرار السيد وزير التنمية المحلية رقم 288 لسنة 2018 بإنشاء وحدة حقوق الإنسان بدير عمان، ووزارة التنمية المحلية تحت إشراف رئيس قطاع مكتب الوزير.
التنسيق مع المحافظات لإنشاء وحدة لحقوق الإنسان بكل محافظة، وتم بالفعل إنشاء وحدة لحقوق الإنسان ومقرات وتعيين مسؤول ومعاونين له بعد (3) محافظة وجري إنشاء الوحدة بعد (2) محافظة حماية (القاهرة شمال سيناء).

عقد اجتماع بين وزاري التنمية المحلية وشئون مجلس النواب لتنسيق مع المختصين عن ملف حقوق الإنسان ووزارة شئون مجلس النواب للتفعيل على ملاحض مشرفا الاستراتيجية القومية لحقوق الإنسان من أجل الأعداد لتحدي وحدات الإدارة المحلية بعطي تقنيات رؤى وأهداف وسياسات الاستراتيجية القومية لحقوق الإنسان و Görkem.

تم إعداد برنامج تدريبي لعدد (37) مترقب كمرحلة أولى، يتم تنفيذه بمركز تدريب التنمية المحلية خلال شهر مارس 2019 لنشر الوعي بالقاعدة الإنسان.

وفي مجال التمكين الاقتصادي تنتج وزارة التنمية المحلية المشروع القومي لتوفير فرص عمل للشباب للقضاء على البطالة في عام 2018/2019. من خلال:

- تمويل مشروعات متاحة الصغر وصغيرة وتموينة من خلال المشروع القومي للتنمية البشرية والمجتمعية (مشروع).
- تمويل مشروعات متاحة الصغر بقروض من صندوق التنمية المحلية.

تم توقيع بروتوكول تعاون (قيم وحياة) بين وزارة التنمية المحلية مع رئيس مجلس أمناء مؤسسة مصر الخير ورئيس مجلس أمناء مؤسسة أمل مصر لتنمية الشباب والتنمية الثالثات على التوالي، بهدف تنمية الشباب وبناء قدراته وتثبيته وتمكينه من المشاركة الفعالة في إنجاز أهداف التنميةarel، وإنشاء مراعي تطوع (قيم وحياة) في جميع المحافظات لتكون نواة لدعم القيم الأخلاقية والاجتماعية في المجتمع وتوعية المواطنين بهدم القيم الإنسانية والمجتمعية من خلال الدورات التدريبية والفعاليات التنموية والمبادرات المجتمعية.

وسيتم تنفيذ هذا البروتوكول في جميع المحافظات لتوفير مشارك للم aupray في التواصل مع المطورين ونشر القيم الأخلاقية وذلك في إطار تنفيذ توجيهات السيد الرئيس عبد الفتاح رئيس الجمهورية لبناء الإنسان المصري.

هذا البرنامج يتم تنفيذه الآن في 17 محافظة عبر 11 قرية منها الصعيد الأمازي وتعاون وهم قيم ليست من التالية الهيدرية فقط ولكن من الناحية الحضارية أيضاً حيث نسعى لعودة القيم مرة أخرى في المجتمع.

تم استحداث إدارة عامة لتكافؤ الفرص ضمن الهيكل التنظيمي لوزارة التنمية المحلية بسياحةمية أولى للتصدي لكافة أشكال التمييز ضد المرأة والرقي في تولي المرأة المناصب القيادية وحمايتها من كافة القضايا العرفية سواء كان مجتمعا أو جسديا أو نفسي أو اقتصاديا.

وفي هذا السياق اطلقت وزارة التنمية المحلية "مبادرة "مما ضد العنف" لحماية المرأة في جميع المحافظات من كافة أشكال العنف ضدها ، واختتم المبادرة تنفيذا لحملة (المبادرة 10 يوم لمناهضة العنف ضد المرأة خلال الفترة من خلال 15 نوفمبر وحتى 10 ديسمبر) والمشاركة عليها دوليا.

وفي إطار فعاليات مبادرة "مما ضد العنف" تم تنظيم مسيرة ندوة عن مناهضة العنف كالآتي:
- اشتراك ضد المرأة بال волн الأولى تحت عنوان "مما لمناهضة العنف ضد المرأة" والثانية بعنوان "مما لمناهضة العنف ضد نمو الإعاقة" تنفيذا الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد
 المرأة والتي تم إطلاقها عام 2015 وتفعيل الأنشطة التي تدعم حماية وتمكين المرأة والتهيوض بها في المجتمع المصري ووقابتها من الممارسات العنف ضدها بما يضمن حماية وصول كرامتها.

واجهة القطاع بفعل المبادرة من خلال وحدات تكافع الفرص التي تم تشكيلا مؤخرًا بالمحافظات، والتاكيد على اتخاذ كافة أشكال التمييز ضد المرأة من خلال تحقيق مبادئ المعايير الاجتماعية وتكافع الفرص بين جميع أفراد المجتمع بتطبيق سياسات شاملة وخلق منظومة متكاملة للتعاون بين الحكومة والمجتمع المدني تعمل على تغيير الصورة السلبية لدي المجتمع تجاه المرأة وتضمن تطبيقا تدريجيا على كافة المعايير التي تحدد من مشاركة النسوي في الحياة العامة.

في نهاية شهر أكتوبر 2018 أطلقته وزارة التنمية المحلية مبادرة (صوتي مسعود)، وتأتي استكمالاً لمبادرات الشكاوى وخيمة المواطنين القائمة بالوزارة وتحمل على عدة محاور رئيسية: أهمها التحدي على الأراضي الزراعية وأماكن الدولة والشتات والفساد ومخالفات البناء، وتلقى الرسائل تيتم من خلال عدة قنوات هي خدمة الاتصالات وشبكة الإيكونتولوجيا للوزارة وصفحة المبادرة على موقع التواصل الاجتماعي (لفيس بوك) وخط الساخن.

وتأتي تركز على محورين رئيسيين: المحور الأول تحت عنوان "إدارة محلية مستجيبة للمواطن"، فيما يخص المحور الثاني للمبادرة يحمل عنوان "إدارة محلية تتحرك وعمل من أجل المواطن".

تم إتاحة أكثر من وسيلة للشكاوى من المواطنين بما في ذلك استخدام تطبيقات التواصل الحديثة على الهواتف المحمولة ومواقع التواصل الاجتماعي ورصد الخط الساخن لمبادرة (صوتي مسعود) والذي يعمل طوال أيام الأسبوع وعلى مدار 24 ساعة.

طالت مبادرة (صوتي مسعود) خلال شهر يناير 2014 رسائل من 1228 شكاوي تم حل 1444 رسائل منها بنسبة 92% وجري حلا 111 شكاوي، ونجحت أكثر الشكاوى خلال هذا الشهر تتعلق بالقemetery وحودها 582 شكاوى بنسبة 41% والاستئنافات 400 شكاوى بنسبة 27.7% ثم مخالفات البناء وادعاها 143 شكاوى بنسبة 10.8% وشكاوى الفساد 100 شكاوى بنسبة 8.7% وتفاوت على الأراضي الزراعية وأماكن الدولة 119 شكاوي بنسبة 9.8%.

خلال الفترة من 2014 وحتى ديسمبر 2018، نجحت وزارة التنمية المحلية في:

- تم إتاحة 6 مليارات جنيه لمنظومة النظافة وتحسين البيئة بالمحافظات، وانفق 2.5 مليار جنيه لدعم شبكات الكهرباء للمناطق السكنية الجديدة، وتعزيز خدمات إدارة توفير التيار الكهربائي للمواطنين للاستعمالات المنزلية، وكذلك لتلبية احتياجات المواطنين الراهنين في فيما مشروعات صغيرة ومتوسطة لتوفير فرص عمل.

- تم إتاحة 4 مليارات جنيه لدعم إنجاز وحدات المحلية بالمحافظات، بالإضافة إلى تنفيذ مراكز كهربائية لتحقيق الضرورية وسرعة تنفيذ الخدمات للمواطنين.

- تم إتاحة 3 مليارات جنيه لرفع كفاءة منظومة الأمن والإطفاء والمرور، تشمل إقامة نقاط إطفاء وأعمال مرور وشرطة، ومجالات إطفاء ومجالات إنذار، بالإضافة إلى انفق 1.1 مليار جنيه لتنفيذ مشروعات البنية التحتية ل88 قرية، وتضمنت 199 مشروع بنية أساسية شملت مياه الشرب والصرف الصحي والطرق والكهرباء.
تم أيضًا الاتفاق على 250 مليون جنيه لتوفير وصلات الصرف الصحي للجهات الأولى بالرعاية. وأُنهاء
- 400 ألف وصلة متزامنة منها لربطهم بمشاريع الصرف المنزلي بقرار لتحسين الحالة الاجتماعية
- وتحسين البيئة.
- تم إعداد الخطط التفصيلية لـ 50 مدينة و 1200 قرية، وتوقع نقاط الحيز الإسرائيلي لـ
119 مدينة و 12595 عزبة وكتل ونجع، بالإضافة إلى إزالة 490 ألف حالة تعد على الأراضي الزراعية على 27 ألف فدان، علاوة على تنفيذ قرارات إزالة لـ 173 ألف مبنى مخالف.
- تم البدء في تنفيذ مشاريع طرق بسّمين بطول 150 كم لربط القرى والمدن والعش والنزاع
- بنقير من الصناديق السعودية للتنمية، قدره 108.2 مليون دولار.
- تم توفير فرص عمل للشباب، لإقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة لتوفير فرص من خلال برنامج
( مشروعك ) لـ 188 ألف مشروع بتكاليف قدرها 8.25 مليار جنيه، وفرت فرص عمل 200 الف
فرصة عمل، بالإضافة إلى توفير فرص عمل للشباب من خلال توظيف مشاريع متداخلة الصغر
لـ 12 ألف فرصة عمل بتكاليف قدرها 75 مليون جنيه من صندوق التنمية المحلية التابع للوزارة.
- تم استرداد الشريحة الأولى من حق الشعب عن التحديات على أمال الدولة، التي جرت خلال
المرحلة الماضية بقيمة 3 مليارات جنيه.

المراجعة النهائية للمراجعة الأولية التي تمت إلى تحقيقها خلال عام 2012 وحتى عام 2020

- تمسح الرد إلى تحقيق عدد من الأهداف في محاور عدة، وعلى رأسها استكمال الاستفادة
الدستورية بتحقيق الالتزامات من خلال قانون الإدارة المحلية وأدبيات الانتخابات المحلية.
- تسرير منظومة النقل للمواطنين من خلال رفع رفع كافة الطرق المحلية لربط القرى والمدن
بإطار 6.43 كم، بتكاليف قدرها 7.5 مليار جنيه، بالإضافة إلى رفع كفاءة منظومة النقل
وتحسين البيئة لحفظ نظافة العامة بنكاءة (٣) مليارات جنيه، مع التأكد على مناسبة الطرق
والأرصدة لاحتياجات ذوي الإعاقة.
- تحسين خدمات الكهرباء والإيارة لتغطية المناطق المستجدة، وتوفير الطاقة لإقامة صناعات محلية
بتكاليف 2.5 مليار جنيه، مع رفع كفاءة منظومة الأمن والإيارة والمورس بالمحافظات لتؤمن
المواطنين والحفاظ على الأرواح، والممتلكات بتكاليف 2.25 مليار جنيه.
- تقديم الخدمات العامة للمواطنين بصورة مناسبة من خلال تطوير مقرات المباني الإدارية، بتكاليف
قدرها 7 مليارات جنيه وتوفير الطاقة المستحيلة في إتاحة الشوارع وتحقيق وفقر في قنوات
الاستهلاك من خلال تركيب 400 ألف كشاف مؤطر للطاقة الشارعية والطرق، بتكاليف
قدرها 900 مليون جنيه.
- الحفاظ على الصحة العامة للمواطنين، من خلال تطوير ورفع كفاءة 57 مجزرا حكوميا بتكاليف
قدرها 3 مليون جنيه.
- فيما يخص جهود الرد للأسر الأولى بالرعاية في المحافظات، فإنه يجري العمل على تحقيق
الخدمات المطلوبة للمواطنين الأولى بالرعاية، من خلال استكمال أعمال التنفيذ للخدمات العامة
المطلوبة في المرحلة الأولى، ويعدها 0.88 قرية بتكاليف قدرها 1.5 مليار جنيه، بالإضافة إلى أنه
سيجري متابعة خدمات سلامة السحر الصحي للمواطنين الأولي بالرعاية، لتحقيق الخدمة الاجتماعية والحفاظ
على الصحة العامة من خلال تنفيذ وصلات الصرف الصحي المدنية لـ 750 ألف مشترك لخدمة نحو 700 ألف مواطن بتكلفة قدرها 200 مليون جنيه.

- الانتهاء المخططات العمرانية لـ 150 قرية، وتوفير نقاط الحيز العمراني لـ 7000 عتبة ونبع.
- وتوفر استثمارات الدولة من خلال أداء تنفيذ 50 مشروع صرف صحي بالمشاركة الشعبية بخدمة 800 ألف مواطن بتكلفة 750 مليون جنيه.

سيجري إقامة 75 ألف حالة تعد على الأرض الزراعية، و 70 ألف حالة مخالفة بناء للحفاظ على الرقعة الزراعية، وتحقيق الأمن الغذائي ومنع ظهور مناطق عشوائية غير مخطط.

كما أن أستعداد الدولة لحق الشعب يتم من خلال إقامة التغييرات على أملان الدولة وتنقية الأوضاع بما يحقق إضافة للغزارة العامة قدرها 12 مليار جنيه.

وحول مشروعات الشبايب وخلق فرص عمل لها، تستهدف وزارة التنمية المحلية توفير فرص عمل للشباب ب الفرص صفرة متوسطة 56 مليارات جنيه لتوفير 500 ألف فرص عمل، وتوفير فرص عمل لـ 75000 مشتر بتكلفة قدرها 750 مليون جنيه، وتحقيق رواج اقتصادي وسلام اجتماعي من خلال مشروع شارع مصر وعينات الطعام المتنوعة، بالإضافة إلى تلبية 50 منظمة استثمارية صناعية من خلال شكته في قريت لـ 10 آلاف فرص عمل بالقر بتكليف مليار جنيه.

وتعميق الوزارة إلى مواصلة تفاوض مناخ استثماري، بالتنسيق مع المحافظات والوزارات المعنية لجذب المستثمرين وتحصيل مساحات قدرها 3 مليارات جنيه وتوفير فرص عمل للشباب، وتنفيذ سياسات من خلال استكمال رصف بعض المحاور التنموية لأطول 50 كم بتكليف 108.2 مليار دولار، وعمل على تحصير الوضع الاقتصادي والاجتماعي والمعرفي للأفكار المهمة ب(SQLException مصر من خلال قرض البنك الدولي لمحافظات سوهاج وقنا، بتكليف قدرها 3 مليارات جنيه.

دورات وحدات الإدارة المحلية في حماية وتعزيز حقوق الإنسان

نص قانون نظام الإدارة المحلية على أن تتولى الوحدات المحلية في حدود السياسات والخطة العامة للدولة إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها، كما تكون جميع الامتيازات التي تولاتها الوزارة عند المناقشة القومية أو ذات الطبيعة الخاصة التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية.

وتنص اللائحة التنفيذية لقانون الإدارة المحلية على المرافق التي تولىها كل وحدة إدارية بإسمية لقطاعات التعليم والترفيه الاصطناعي والسكنية والمرافق النحوية والمرافق الاجتماعية والترفيه وتوجيهات الاتصالات والترفيه النحوية والترفيه المهني واتصالات الشباب والرياضة والرياضة والتجارة والنقل والكهرباء والصحراء والتنمية الاقتصادية، وتحت وضع استراتيجية قومية لحقوق الإنسان. سعت المحافظات بالتنسيق مع وزارة التنمية المحلية إلى اتخاذ حزمة من السياسات والبرامج التي تهدف على تعزيز وحماية حقوق الإنسان على مستوى وحدات الإدارة المحلية بنطاق كل محافظة من خلال ما يلي:

- تم إنشاء مكتب ووحدة لحقوق الإنسان داخل ديوان عام كل محافظة للعمل على نشر الوعي داخل كفة مجالس المدن بمفاهيم حقوق الإنسان ودورها في المجتمع، ومدروت قرارات للاصدقاء المحافظين بإنشاء وحدة حقوق الإنسان داخل ديوان عام كل محافظة تهتم بالتأثير:

- وظائف بتوظيف وحدة حقوق الإنسان بدورها في المجتمع، ومدروت قرارات للاصدقاء المحافظين بإنشاء وحدة حقوق الإنسان داخل ديوان عام كل محافظة تهتم بالتأثير:
مراعاة التشسيق مع مختلف أجهزة الإدارة المحلية ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة بتخصيص وحماية حقوق الإنسان والعمل على حل المشاكل والقضايا وإيجاد حلول فورية لها.

- إعداد برامج لتطوير الخدمات الحكومية بوحدات الإدارة المحلية حيث تم تطوير المراكز التكنولوجية التي يؤدي الخدمات للمواطنين بأفضل صورة ممكنة بنظام الشبكة الواحد دون التعامل مع الموظف بشكل مباشر على مستوي المراكز والمدن والأحياء والمحافظات.

- استقبال المواطنين والتعامل معهم عند طلب الخدمة بطريقة حسنة ويسلام لائق وآمن واحترام حقوقهم ومصالحهم جميعا دون استثناء.

- إنجاز المهام بالدقة المطلوبة وأداء الخدمة وفق القواعد والأسس وكذلك تبسيط الإجراءات بكافة السبل الممكنة فيما يتلقى بالقانون حتى تؤدي الخدمة إلى المواطن بسهولة ويسر وبدون مطالبة وتغيير مشقة.

- مراعاة وحماية حقوق الفتيات الضعيفة والمحرومة والتي تشمل حقوق المرأة وذوي الإعاقة وتوفره بيئة عمل ملائمة لهم.

- تم إقامة ندوات في بعض قرى ومراكز الشبكة بالمحافظات لتوعية المواطنين بقيم ومبادئ حقوق الإنسان وتلتقي الاتصالات والشكاوى ومتابعتها والعمل على حلها.

- احترام حقوق ومصائل المواطنين دون استثناء والسعى إلى تطبيق ثقيلة الجمهور من خلال تزامن الموظف وسلوكه السليم.

- تتخذ المحافظات الإجراءات التي تكلفة إتاحة دخل جميع الأطفال بالانطلاق بالمراعاة لطبيعة القواعد.

- تتخذ المحافظات الإجراءات التي تتح من خطر الوفيات والمرض ضد المرأة.

- تتخذ المحافظات إجراءات إيجابية لتسريع التعميد بالحقوق والحرية على سبيل المثال أعمال الحق في التعليم في خلال الحفاظ على نظام تعليمي جيد وذكاء الصحة بالتشريع مع مديرية التربية والتعليم ومديرية الشؤون الصحية والطب الوقائي.

- إقامة المعارض الدائمة لتوفير السلع الاستراتيجية وبأسعار مخفضة.

- التعاون مع مديريات التربية والتعليم بكل محافظة بمبادرة للاستثمار في قضية التسرب من التعليم.

- إطلاق مبادرة (لمكافحة التمرد) بالتعاون مع وحدة تكافل الفرص ومنع التمييز المدارس.

- الالتزام بتحيز جميع حقوق الإنسان من خلال عدد من المحاور:

  - تنمية الطفولة المبكرة

  - إدراكاً من المحافظات بأهمية الطفولة المبكرة وتوجيهها للمراة المصرية للنحو لسوق العمل مع التركيز على سد الفجوة للتوزيع في تقديم هذه الخدمات البيئية ومن أهم أهدافها:

  - تقديم خدمات متميزة للتعليم ما قبل المدرسي وفقاً لمبادئ الجودة العالمية.

  - تطوير الخدمات المقدمة من خلال حضائر الجمعيات الأهلية القاتمة.
• التوسع في إنشاء حضانات الجمعيات الأهلية والخاصة لتقلب قضاء وفريضة فجوة الاحتياجات بين عدد الأطفال في المرحلة العمرية من (0-6) سنوات وعدد الحضانات الموجودة بالفعل.
• التنسيق مع كافة الجهات المعنية لتحقيق الرؤية الشاملة والتكاملية لتنمية الطفلة المبكرة.
• تشجيع القطاع الخاص لتأسيس مشاريع ممولة للتدخل عن طريق التمويل في إنشاء حضانات جديدة بقرض ميسرة.
• برنامج سكن كريم

- يهدف إلى توفير كافة الخدمات الأساسية للأسر الفقيرة والمحرومة من مياه الشرب النقيّة.
- والصرف الصحي وتزويد الأسر المحتاجة لمساعدات تلك الأسر لكفالة حقها في العيش الكريم.

• برنامج تكافل وكرامة

- المساهمة في تنفيذ برنامج تكافل وكرامة وصرف إعانات شهرية للمواطنين من المحافظات لمساعدتهم على مواجهة أعباء الحياة.

• برنامج أطفال بلا مأوى

- يهدف البرنامج إلى حماية الأطفال من خلال تقديم خدمات الرعاية والتأهيل لهم ودمجهم في المجتمع تعاونياً مع السياسة العامة للدولة والتي تتحدد على تجفيف الملاذات والتدخل الفوري للحد من ظاهرة أطفال بلا مأوى.

- تشكيل لجان في بعض المحافظات للمرور على المستشفيات والمدارس ودور المسنين ودور رعاية الأطفال بالمحافظة الوقوف على تقديم الخدمات والرعاية الكاملة لهم لكونهم الأولوي للرعاية وإعداد تقارير تحريض عليها على السيد المحافظ.
- تتضمن الإيجابيات والسلبيات واتخاذ اللزم بشأن السليمات بالتنسيق مع الجهات المعنية (التربية والتعليم – الشؤون الصحية – الوحدات المحلية المعنية – التضامن الاجتماعي).

- تنفيذ (برنامج مشروعك) لإقامة مشروعات تنموية للشباب بكل محافظة ضمن المشروع القومي لوزارة التنمية المحلية (مشروعك) لإزالة فرصة عمل لأنشطة المحافظة.

- التنسيق بين وحدة حقوق الإنسان ومصلحة الأحوال المدنية لتلك طلبات استدراج شهادات الميلاد للمواطنين من خلال وحدات متخصصة بكل وحدة مدينة بدقة لإدارة خدمة المواطنين على أن يتم تسليم الشهادة خلال 44 ساعة وسبيط تفعيل المنظومة بعد استيفاء الإجراءات القانونية تيسيراً على المواطنين.

- التنسيق مع إدارة شفاف الإعاقة ببعض المحافظات بشأن ترجمة خطبة الجمعة بلغة الإشارة بلغة.
- الصم والبكم في بعض المساجد الرئيسية وتم تحديد المساجد المترشحة على مستوى المحافظة بمقعة مديرية الإوقاف، تقوم مديرية التربية والتعليم بتحديد أسماء متزوجة لغة الإشارة.

- التعاون مع مديريات التضامن الاجتماعي والجمعيات الأهلية وفريق التدخل السريع وعمرة أطفال بلا مأوى لإيواء الأشخاص المشرودين ومساع شكاهم وتم تسجيل الأشخاص الذين ليس لديهم منزل في دار المسنين وتوزيع الطعام والبطاطيس على الأسر الفقيرة.
عمل عبادات متتالية بالتعاون بين الوحدات المحلية والمجلس القومي للمرأة وعمل ندوات توعية
بالتعاون بين وزارة الصحة والمجلس القومي للمرأة للتأكيد على أهمية عدم زواج القاصرات
والمسامح لهن بالتضييع.

افتتاح جمعية المرأة الاقتصادية والتنمية المستدامة ببعض القرى تستهدف مساعدة المرأة المعيلة
والأم والطفل والمعلمين وتحمل البيئة المحيدة.

تتولى مصر الشخصية المبسطة وتحتفل المشروع القومي الأكثر اهتماماً وتحدياً في تحقيق التوازن بين التنمية
الاقتصادية والاجتماعية وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية، خلق العديد من فرص العمل والحد
من الفقر ودعم الأسر الأكثر فقرًا، بتطوير الوحدات الصحية بالقرية، تنفيذ ندوات للتوعية بالأمراض
المنتشرة والوقائية، تنظيم قوافل طبية، وأداء المشالع بوحدة البوتاجاز. وتحويل المشروعات
الصغيرة، تقديم منحة دراسية ومستلزمات دراسية للطلاب من غير قادرين، وإحلال وتجديد البنية
التنموية للمشاشع المتخاليفة وتشييد المساكن.

إصدار بطاقة خدمات تنفيذية ذوي الإعاقة تجذب كل سبع سنوات.

خفض ساعات العمل للذوي الإعاقة بكافة الجهات الحكومية وغير الحكومية بوقاع غزة يومياً.

مقدمة أخرى

تغطي 50% في أسعار تذاكر كافة الولادات العامة للذوي الإعاقة.

تخصص 50% للذوي الإعاقة من الوحدات السكنية الحكومية.

عقد عدة ندوات تنوعية لذوي الإعاقة وذويهم لمعرفة حقوقهم السياسية والاجتماعية
والاقتصادية وواجباتهم ودوجهم للمجتمع.

قامت بعض المحافظات بإصدار كتاب دوري بذلك بالتنبيه على رؤساء الوحدات المحلية للمراكز
والوحدات القرية ومديري الجهات وال服务机构 التابعة لها وكافة الجهات بتلبيه
مكتب مناسبة للذوي الإعاقة ونهاة بعض العملاء المدينين وذلك لتغطي طلبات ذوي الإعاقة.

التنسيق مع منظمات المجتمع المدني في إطار القانوني واللواحي لتطوير المجتمع المحلي وتلبية
احتياجات المواطنين من خدمات أساسية وتقنية في إطار معاينة وتدخل المجتمع المحلي وخدمة
المبادر والمحور لحل المشاكل التي تطرأ على المجتمع المحلي أو الخدمات المقدمة من
خلال التعرف على شكاوي المواطنين والموافقة المستمرة لمنظمة الخدمات والاستمارة في تحليل
الأنشطة والمشاكل.

عمل برامج تدريبية وندوات للتوعية للمواطنين بأهمية نشر إجراءات وقيم النزاهة والشفافية في
التعامل بتحقيق الراضي لدى المواطنين عن الخدمات التي يقدمها لهم.

يتم عمل لقاء أسبوعي بين المواطنين والخدمة الرؤساء للوحدات المحلية للحوار والسيد المحافظ
للحوار على مشاكلهم والنقل عليها.

تم تدشين الوصلات المنزلية لمياه الشرب والصرف الصحي للمواطنين غير القادرين على نفقة
المعالجة.
تدريب العمالي بكافة الجهات الإدارية بأهمية الحريات العامة والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وتأهيلهم ورفع كفاءاتهم.

- التعاون والتنسيق مع منظمات المجتمع المدني المعنية في هذا المجال بدورهم الحقيقي الذي يهدف لنيل المتعة مع وجود قنوات اتصال بين هذه الجهات والمنظمات.

حصر كافة جهود حقوق الإنسان وإعداد كشف تشمل الجمعيات المشهورة والصادرة بشأنها قرار السيد وزير التضامن الاجتماعي.

- التنسيق مع فروع المجلس القومي للمرأة ووحدة تمكين المرأة وتفعيل الفرص للمحاكاة لتقديم رعاية وخدمات أفضل للمرأة في المجتمع ولجان حماية الطفل والمحافظة والوحدات المحلية.

- إنشاء صفحات بريدية للإنسان بالمحافظة على النفس وتكريس جزء بالبوابة الإلكترونية للمحافظة والصفحة الرسمية للمحافظة لعرض أنشطة الوحدات وتلقي الشكاوي والاستفسارات.

- قيام البوابة الإلكترونية لكل محافظة بالتعاون مع جميع المواطنين في مختلف المجالات الحياتية والتي تقوم بالربط مع جميع المصالح والمنشآت الحكومية ومتاحبها كافة الخدمات التي تقدم للمواطنين.

- التنسيق مع جميع الوحدات المحلية والجهات المعنية والتأكد من أعباء العمل على تطوير وتفعيل وحدات حقوق الإنسان بتلقي جميع الشكاوي وفحصها بنزعة وشفافية وتعاونية على الطبيعة وإعداد تقرير مصور على أن يتم تحديد مسنود بكل وحدة محلية وبعض الجهات الأخرى المعنية بذلك.

ثالثاً: الطرق التي يمكن من خلالها لوحدات الإدارة المحلية زيادة الوعي والسماحية في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030:

- إصدار قانون الإدارة المحلية والإعداد لمجالس محلية فعالة وتنظيم آليات وأدوات الرقابة المجتمعية، وتطبيق الامركزية في الإدارة المحلية وخاصة الفعالية منها وذللك لتنمية الموارد المحلية.

- صياغة رؤية مستقبلية لدور الوحدات المحلية في عملية التنمية في ظل التطورات المعاصرة.

- إعداد دورات تدريبية وورش عمل تهدف إلى توعية موظفي الوحدات المحلية بالمحافظة من خلال وحدات حقوق الإنسان والتعرف على ما سيتم من سياسيات وبرامج تنفيذ التسهيلات المستدامة بحقوق الإنسان وما ينبع ذلك من إرساء الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للمواطنين.
تدريب العاملين بكافة الجهات الإدارية بأهمية الحريات العامة والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وتعزيز حقوقهم ورفع كفاءتهم.

التعاون والتنسيق مع منظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال بدورهم الحقيقي الذي يهدف لبناء المجتمع مع وجود قادة يشتركون بين هذه الجهات والمنظمات.

حصر كافة جمعيات حقوق الإنسان وإعداد كشوف تشمل الجمعيات المشهورة والصادرة بما فيها قرار السيد وزير التضامن الاجتماعي.

التنسيق مع فروع المجلس القومي للمرأة ووحدة تكاثف الفرق بالمحافظات لتقييم رعاية وخدمات أفضل للمرأة في المجتمع ولجان حماية الطفل بالمحافظة والوحدة المحلية.

إعلان صفحات لوحدات حقوق الإنسان بالمحافظات على الفيس بوك وتطوير جزء بالبوابة الإلكترونية للمحافظات والصفحة الرسمية للمحافظة لمتابعة أنشطة الوحدات وتنفيذ الشكاوى والاستفسارات.

قيام البوابة الإلكترونية لكل محافظة بالتنسيق مع جميع المواطنين في مختلف المجالات الحياتية والتي تقوم بالربط مع جمع المصالح والمنظمات الحكومية ومتابعة كافة الخدمات التي تقدم للمواطنين.

التنسيق مع جميع الوحدات المحلية والجمعيات المحلية والتي تؤكد على أهمية العمل على تطوير وتفعيل وحدات حقوق الإنسان بتبليغ جميع الشكاوي وفحصها بنزاهة وشفافية والمعاينة على الطبيعة وتحديد تقرير مصور على أن يتم تحديد مسؤول بكل وحدة محلية وبعض الجهات الأخرى المعنية بذلك.

ثالثا: الطرق التي يمكن من خلالها لجذب الإدارة المحلية لزيادة النوعية والساهمة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (2020).

إن التنمية الحقيقية تبدأ من وحدات الإدارة المحلية. إن قدرة المجتمعات المحلية على تطوير ذاتها مرحظة بحجم الاستثمارات في صنع قراراتهم والاستجابة للمطلبات الحقيقية في بيئاتها. من هذا كان الحديث عن بناء القرارات المحلية أمرًا مهمًا وأساسًا لناجح التنمية المحلية. والمقصود ببناء القدرات المحلية القادة على البحث عن الإمكانات البشرية والمهارات والثقافية المحلية وتغطية العمل على تطويرها لأهداف التنمية .. يمكن لهذه الوحدات المحلية المساعدة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (2020 من خلال: إصدار قانون الإدارة المحلية والإعداد لمجالس محلية فعلية وتنظيم آليات وأدوات الرقابة المجتمعية، وتطبيق اللامركزية في الإدارة المحلية وثقافة المساواة منها وذلك لتنمية الموارد المحلية، صياغة رؤية مستقبلية لدور الوحدات المحلية في عملية التنمية في ظل التطورات المعاصرة.

إعداد دورات تدريبية وورش عمل تهدف إلى توعية موظفي الوحدات المحلية بالمحافظة من خلال وحدة حقوق الإنسان وتحرير علي ما سيمه من سياسات وبرامج تنفيذية التنمية المستدامة بحقوق الإنسان وما يتبع ذلك من إرساء للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للمواطنين.
الإعلان عن وحدة حقوق الإنسان وختصاتها من خلال البوابة الإلكترونية لكل محافظة.

ثانياً: الطرق الفعالة لتطوير التعاون بين وحدات الإدارة الفرعية والجهات المحلية الأخرى ذات الصلة من أجل وضوح حقوق الإنسان.

رأت المحافظات أنه يمكن تحقيق ذلك من خلال:

- وضع استراتيجية قوية لحقوق الإنسان.
- عقد جلسات حوارات مجتمعية لقضايا تتعلق بحقوق المواطنين.
- اقتراح السياسات والخطط والبرامج والإجراءات الكفيلة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتنفيذها بالتنسيق مع الجهات المختصة.

وضع خطة عمل لوحدات حقوق الإنسان لضمان تعزيز مفهوم حقوق الإنسان.

تعزيز مجالات التعاون مع منظمات ومؤسسات المجتمع المدني العامة في مجال حقوق الإنسان.

تنمية الوعي القانوني للمواطن بإرشادات إلى حقوق الملكية تستورا وقائطنا ونشر ثقافة حقوق الإنسان في أوساط المجتمع بمختلف وسائل التوعية من وسائل أعلام وعمل لوحات استرشاديه وموضوعية في أماكن ظاهرة ومرنيه، والتوصي في إقامة الدوائات بمختلف المدن وال']!='توسيع الوصول للمواطنين بفهم حقوق الإنسان وإصدار نشرات توعية في هذا الشأن.

جمع المعلومات وتلقيها وتثبيتها فيما يتصلك بمناطق حقوق الإنسان وسياسة الحكومة تجاهها.

 إقامة وتوثيق العلاقة مع الهيئات والمنظمات المشتركة بقضايا حقوق الإنسان.

تعزيز الآليات لرصد الانتهاكات التي تصدر ضد مبادئ حقوق الإنسان.

تنمية مهارات موظفي الوحدة وبناء قدراتهم قنليا وعمليا من خلال إعداد برامج وخطط التأهيل والتدريب وتنفيذها داخلية وخارجياً بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة. نشر واصول فكرة حقوق الإنسان بين المواطنين وإعداد كوارد متميزة في مجال حماية حقوق الإنسان.

يلزم ذلك عند برامج تدريبية كبيرة الوحدات (الموظفين) لتعزيز قيم ومبادئ حقوق الإنسان ودورات تدريبية توجه المواطنين بأهمية تشر إتجاهات وقيم النزاهة والشفافية في التعامل لتحقيق الرضا لدى المواطنين عن الخدمات التي يتم تقديمها لهم.

رفع مستوى وحدات الإدارة المحلية من خلال برامج تدريبية للسادة العاملين بها لارتقاء بمنظومتهم العمل وتقدم أفضل الخدمات المقدمة للمواطنين بنطاق المحافظة في أفضل صورة ممكنة حتى تثال رضا الشراع.

المشاركة الفعالة في المبادرات التي تطلقها الحكومة والقطاع الخاص للمساعدة في نشر الوعي وتتعزف فكرة حقوق الإنسان.

عمل برامج وورش مشتركة مع الجهات المحلية بحقوق الإنسان يتم من خلالها مناقشة الإجراءات والواجبات للتأكد من الفحص الشكاوي والرد عليها.
مشاركة المحافظات في خطة التنمية وتنفيذ كافة أنشطة التنمية المستدامة في كافة المجالات وتنفيذ الخطة الاستراتيجية الحالية واستراتيجية مع مراعاة توزيع الإعتجادات المخصصة للمشروعات واللاستثناء منها في المواعد المحددة لذلك الاستعداد منها في تنمية الأنشطة في كافة القطاعات مثل الصحة – التعليم – الشباب والرياضة – الطريق – مياه الشرب.

مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص للمساهمة في تحقيق الهدف الاجتماعي وتنظيم الاستعداد من كافة الإمكانيات والموارد المتاحة لتوفر حياة كريمة للمواطنين.

تشجع الاستثمار في المجالات الصناعية والزراعية لما له من أثر في زيادة التنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل ومواجهة التحديات ودعم الصادرات وزيادة الناتج القومي للدولة.

تقبل المشاركة الشعبية عن طريق انتخاب المجالس الشعبية وتنفيذ دورها في تطوير المشاركة السياسية، وتفعيل دور الشباب.

تقبل مدونة السلوك الوظيفي للمعاملين بالجهاز الإداري للدولة وذلك على مستوى الوحدات المحلية والجهات الحكومية.

رابعًا: الأساليب التي يمكن من خلالها للوحدات المحلية التواصل مع منظمة الأمم المتحدة مثل مشاركتها في جلسات الدراسة الدورية الشاملة للكليات التعاونية لحقوق الإنسان، آلية الإجراءات الخاصة التابعة لجامعة حقوق الإنسان وعمل على تنفيذ توصياتها.

لا يوجد ما يمنع من تمثيل الوحدات المحلية ضمن الوفد المصري المشارك في جلسات المشتركة في جلسات الدراسة الدولية الشاملة في ضوء الضوابط المنظمة.

خامساً: التحديات التي تواجهها وحدات الإدارة المحلية في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

توجه وحدات الإدارة المحلية تحديات كثيرة في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان من سياسية واقتصادية وسياسية. وتعاني الوحدات المحلية من عدد من التحديات يمكن بلوغها على النحو التالي:

- عدم كفاية برامج التدريب لدعم وبناء القدرات وإعداد كوازير قادرة على تنفيذ وتنفيذ استراتيجيات فعالة داخل الوحدات المحلية.

- ضعف الإمكانيات وغلق تفاوت الموارد المادية لتمويل تنفيذ المشاريع والخدمات في مستوي الوحدات المحلية، لذا يقوم بالدور الفعال لتعزيز التعاون بين الحكومة والجهات المعنية من أجل تعزيز حقوق الإنسان.

- ضعف الوعي بمبادئ حقوق الإنسان وباليات حمايتها.

- حداثة الآليات أو المؤسسات المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وما يترتب على ذلك من نتائج تتعكس على الجهود المبذولة والرؤية والأهداف المطلوبة لتحقيقها لتعزيز التعاون بين الوحدات المحلية والجهات المعنية من أجل تعزيز حقوق الإنسان.